تحولات الردع في الشرق الأوسط: من شبكة الوكلاء إلى المواجهة المباشرة بين طهران وتل أبيب

شكّلت أحداث 13 يونيو/حزيران 2025 لحظة مفصلية في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، إذ تحوّلت عقود من الأعمال العدائية السرية بين إيران وإسرائيل إلى مواجهة عسكرية مباشرة تُعدّ الأهم بين الدولتين منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979. فما بدأ بضربات جوية إسرائيلية تستهدف المنشآت النووية الإيرانية سرعان ما تصاعد إلى تبادل مكثف للصواريخ الباليستية، وهجمات الطائرات بدون طيار، ودَفعت البلدين إلى حرب مباشرة غير مسبوقة.

الخلفية الاستراتيجية والتمهيد للحرب: السياق التاريخي للعلاقات الإيرانية الإسرائيلية

يمثل الصراع الإيراني الإسرائيلي في يونيو/حزيران 2025 ذروة عداء مستمر منذ أكثر من أربعة عقود، بدأ مع الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979. قبل الثورة، كانت العلاقات بين البلدين تتسم بتعاون دبلوماسي وعسكري وثيق، خاصة خلال ستينيات القرن الماضي حين نسّقا جهودهما لمواجهة القومية العربية والتأثير على السياسة الأمريكية في المنطقة. لكن تأسيس الجمهورية الإسلامية حوّل هذه العلاقة إلى واحدة من أكثر التنافسات صعوبة وتعقيدًا في الشرق الأوسط، واتّسمت بما يُعرف بـ "حرب الظل" التي شملت صراعات بالوكالة، وعمليات إلكترونية، واغتيالات مستهدفة.

انهيار استراتيجية الدفاع الأمامي الإيرانية: جاء التمهيد المباشر لصراع يونيو/حزيران 2025 نتيجة انهيار تدريجي لاستراتيجية "محور المقاومة" الإيرانية على مدار عام 2024. ارتكزت هذه الاستراتيجية، التي بُنيت خلال عقود، على دعم الحلفاء والوكلاء الإقليميين في لبنان وسوريا والعراق واليمن، لتشكيل طوق ردع يحول دون استهداف إيران مباشرة. وقد برزت فعاليتها الميدانية بعد حرب لبنان عام 2006، عندما أظهر حزب الله قدرته على إلحاق خسائر بالقوات الإسرائيلية.
إلا أن عام 2024 تَحوّل إلى ما وصفه بعض المحللون بـ "العام الكارثي" لإيران، حيث تعرض محور المقاومة لانتكاسات غير مسبوقة. فقد أدّت الحملة الإسرائيلية إلى تآكل قدرات حزب الله، وبلغت ذروتها باغتيال الأمين العام حسن نصر الله، وتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار أفقد الحزب دوره كرادع فعّال. وفي سوريا، سقط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024، مما قضى على حليف استراتيجي إقليمي مجاور لإسرائيل، وقطع خطوط الإمداد الحيوية لحزب الله.
هذه التطورات خلّفت فراغًا استراتيجيًا، جعل إيران مكشوفة لأول مرة منذ الثمانينيات، وأزالت الردع الذي طالما حال دون استهداف منشآتها النووية بشكل مباشر من قبل إسرائيل.

عملية "الأسد الصاعد": الضربة الاستباقية الإسرائيلية:
بدأ التخطيط الإسرائيلي لعملية 13 يونيو/حزيران قبل ثمانية أشهر من تنفيذها، في وقت كانت فيه إدارة ترامب تحاول فتح قنوات دبلوماسية مع إيران. حملت العملية اسم "الأسد الصاعد"، وكانت أكبر مشروع عسكري إسرائيلي منذ حرب 1967، شاركت فيه أكثر من 200 طائرة حربية نفذت خمس موجات من الضربات المنسقة على قرابة 100 هدف داخل إيران.

جمعت الاستراتيجية بين القوة الجوية التقليدية والعمليات الاستخباراتية المتطورة التي نفّذها جهاز الموساد. فقد أُنشئت قواعد سرية للطائرات المُسيّرة بالقرب من طهران، وتم تهريب أسلحة دقيقة إلى الداخل الإيراني، ما مكّن من إرباك أنظمة الدفاع الجوي وتحقيق "حرية عمل عسكرية كاملة" في الأجواء الإيرانية، وفق تعبير مسؤولين عسكريين إسرائيليين.
واختير توقيت العملية بعناية ليتزامن مع انقضاء المهلة التي حددها الرئيس ترامب في أبريل/نيسان 2025، والتي طالبت إيران بتفكيك برنامجها النووي، ووقف تخصيب اليورانيوم، وإنهاء دعمها للميليشيات الإقليمية، مقابل تخفيف العقوبات. ومع انتهاء المهلة في 13 يونيو/حزيران ورفض إيران للشروط، انطلقت الضربات الإسرائيلية بدعم أمريكي ضمني.

اختيار الهدف والأهداف العسكرية

أظهر اختيار إسرائيل لأهدافها في الهجوم بعدين استراتيجيين متوازيين: تقويض القدرات النووية الإيرانية، والسعي نحو زعزعة النظام الحاكم في طهران. وقد تركزت الضربات على منشآت نووية رئيسية في نطنز، وأصفهان، وفوردو، وبارشين، وهي مواقع تضم أكثر تقنيات تخصيب اليورانيوم تطورًا في البلاد. وقد لحقت بمنشأة نطنز أضرار جسيمة، حيث تم تدمير البنية التحتية فوق الأرض بشكل كامل، بما في ذلك أجهزة الطرد المركزي القادرة على تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 60.%
إلى جانب البنية النووية، استهدفت القوات الإسرائيلية هيكل القيادة العسكرية الإيرانية بشكل ممنهج. وأسفرت الضربات عن مقتل عدد من كبار المسؤولين، منهم قائد الحرس الثوري حسين سلامي، ورئيس أركان الجيش محمد باقري، ورئيس جهاز الاستخبارات، بالإضافة إلى تسعة علماء نوويين على الأقل.
كما شملت الهجمات منشآت الطاقة الإيرانية، بما في ذلك مرافق في حقل غاز جنوب فارس ومصافي قرب طهران. وقد حققت هذه الضربات عدة أهداف: إضعاف البنية الاقتصادية الإيرانية، تقليص إيرادات الحكومة، ومحاولة إثارة اضطرابات داخلية قد تؤدي إلى تفكيك النظام. في هذا السياق، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الشعب الإيراني صراحة إلى "الثورة على النظام"، معربًا عن أمله في أن يؤدي الضغط العسكري إلى تحفيز المعارضة الداخلية.

الرد الإيراني: عملية "الوعد الصادق 3":

جاء الرد الإيراني مساء 13 يونيو/حزيران تحت الاسم الرمزي "عملية الوعد الحق 3"، ليُشكّل أكبر هجوم مباشر تشنه الجمهورية الإسلامية ضد الأراضي الإسرائيلية في تاريخها. وشملت العملية إطلاق أكثر من 150 صاروخًا باليستيًا وأكثر من 100 طائرة مسيّرة استهدفت منشآت عسكرية ومناطق مدنية داخل إسرائيل. وتواصلت هذه السلسلة من الهجمات ضمن إطار عمليات "الوعد الحق" التي بدأت في أبريل/نيسان وأكتوبر/تشرين الأول 2024.
نسّق الحرس الثوري الإيراني العملية كمزيج من الرد العسكري والتأكيد على صمود النظام. وقد تم توقيتها لبدء ليلة عيد الغدير، وهي مناسبة دينية ذات رمزية شيعية قوية، حيث رددت القوات نداء "يا علي بن أبي طالب"، ما أعطى الهجوم طابعًا أيديولوجيًا يعكس سردية المقاومة والمظلومية، بدلًا من اقتصاره على بعد عسكري تقليدي.
ورغم إعلان إسرائيل اعتراضها لنسبة تتراوح بين 80 إلى 90% من الصواريخ، فقد تمكنت عدة قذائف من اختراق أنظمة الدفاع، وضربت مناطق مدنية في تل أبيب وحيفا ومدن أخرى، مما أدى إلى مقتل 24 مدنيًا مؤكدًا وحدوث دمار واسع. كانت

هذه المرة الأولى التي تتسبب فيها صواريخ إيرانية في مقتل مدنيين إسرائيليين بشكل مباشر، ما يمثل تصعيدًا خطيرًا في طبيعة وفتك الصراع.

ديناميكيات التصعيد والتأثير الإقليمي:

تجاوزت تداعيات الصراع الأبعاد الثنائية، لتؤثر بوضوح على النظام الإقليمي والدولي. فقد ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 7% فور بدء الهجمات، ما عكس مخاوف الأسواق من انقطاع إمدادات الطاقة العالمية. وقد ساهمت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة في كل من إيران (منشآت الغاز والنفط) وإسرائيل (مصافي حيفا) في إبراز مدى هشاشة الأمن الاقتصادي في المنطقة.

كما تعرضت حركة الملاحة البحرية العالمية لتحديات حقيقية، نتيجة الإغلاقات المتكررة للمجال الجوي الإسرائيلي، إلى جانب المخاوف من استهداف طرق الشحن. توضح هذه الآثار الاقتصادية أن الصراع الثنائي لا يهدد استقرار المنطقة فحسب، بل يشكّل خطرًا منظوميًا على الاقتصاد العالمي، نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه إيران وإسرائيل في أسواق الطاقة وممرات النقل الدولية.

الاستجابات الدولية والتداعيات الدبلوماسية:

موقف الولايات المتحدة وتنسيق سياساتها: كشف رد فعل إدارة ترامب على الصراع عن تعقيدات عميقة في التنسيق الأمريكي الإسرائيلي بشأن السياسة تجاه إيران. فعلى الرغم من إشادة الرئيس ترامب العلنية بالضربات الإسرائيلية، ووصفه إياها بأنها "ناجحة للغاية"، وتحذيره إيران من "عواقب أكثر تدميرًا" إن لم تعد إلى طاولة المفاوضات، أكّد مسؤولون أمريكيون أن واشنطن لم تشارك مباشرة في العمليات العسكرية. وصرّح وزير الخارجية ماركو روبيو بأن الضربات كانت "أحادية الجانب"، مشددًا في الوقت ذاته على التزام بلاده بحماية القوات الأمريكية المنتشرة في المنطقة.

يعكس هذا الموقف استراتيجية ترامب القائمة على توظيف الضغط العسكري الإسرائيلي كورقة تفاوضية لإعادة إيران إلى المحادثات النووية. وقد استثمرت الإدارة جهدًا دبلوماسيًا كبيرًا لإبرام اتفاق نووي جديد يحمل اسم ترامب، بعد انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة التي وُضعت في عهد الرئيس أوباما عام 2018. وفي هذا الإطار، خدمت الضربات الإسرائيلية حملة "الضغط الأقصى" التي قادها ترامب، مع السماح للإدارة بالابتعاد ظاهريًا عن التورط العسكري المباشر.

لكن هذه العلاقة لم تخلُ من المخاطر على المصالح الأمريكية. فقد كشف استعداد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لتوسيع نطاق الصراع بما يتجاوز ما هو متفق عليه، عن إمكانية جرّ الولايات المتحدة إلى حرب إقليمية واسعة النطاق، وهو سيناريو سعت إدارة ترامب إلى تجنّبه. وتُبرز هذه الديناميكية ما يُعرف بـ "فخ الحليف"، حين تستغل القوى الإقليمية دعم القوى الكبرى لتحقيق أهدافها من خلال تصعيد ميداني يُجبر الحليف الأقوى على الانخراط.

ردود الفعل الإقليمية والدولية:

سارت ردود الفعل الإقليمية إلى حدّ كبير وفق أنماط التحالفات المعروفة، لكنها في الوقت نفسه أظهرت مرونة دبلوماسية فرضتها التحولات الاستراتيجية في المنطقة. فقد أصدرت تركيا إدانات شديدة للضربات الإسرائيلية، ووصفتها بانتهاك صارخ للقانون الدولي وبأنها استفزازات متهورة تهدد استقرار المنطقة. ودعت وزارة الخارجية التركية إسرائيل إلى "التوقف الفوري عن الأعمال العدوانية"، مما وضع تركيا في موقع داعٍ لخفض التصعيد، رغم علاقتها المعقدة مع كل من إيران وإسرائيل.
وفي الخليج العربي، ورغم التوترات المستمرة مع إيران، أدانت معظم الدول الضربات الإسرائيلية، داعية جميع الأطراف إلى ضبط النفس. وقد أدانت السعودية ما وصفته بالضربات "الشنيعة"، وناشدت مجلس الأمن الدولي اتخاذ موقف حاسم، في موقف يعكس توازنًا حذرًا بين معارضتها للنفوذ الإيراني من جهة، وترددها في دعم عمل عسكري صريح ضد دولة إقليمية جارة من جهة أخرى. وصدرت عن الإمارات وقطر مواقف مشابهة تدعو إلى التهدئة والبحث عن حلول دبلوماسية.
أما أوروبا، فقد عبّرت عن قلق متزايد حيال خطر الانتشار النووي والتدهور الإقليمي. أكدت فرنسا على "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، لكنها أبدت تحفظًا إزاء الطموحات النووية الإيرانية، ودعت، مثل غيرها من العواصم الأوروبية، إلى ضبط النفس والعودة إلى الحلول السلمية. وقد عبّر رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر عن هذا التوجه بقوله: "الآن هو وقت ضبط النفس والهدوء والعودة إلى الدبلوماسية"، في إشارة واضحة إلى تفضيل أوروبا لوقف التصعيد العسكري لصالح المسارات السياسية.

العواقب الاستراتيجية والجيوسياسية

آثار الانتشار النووي: يحمل صراع يونيو/حزيران 2025 تداعيات استراتيجية عميقة على مسار الانتشار النووي في الشرق الأوسط وعلى الصعيد العالمي. من المفارقات أن الضربات الإسرائيلية، التي هدفت إلى منع إيران من تطوير أسلحة نووية، ربما كانت سببًا في تسريع قرار طهران بتجاوز "العتبة النووية". وكما أشار بعض المحللين، فإن "الهجمات التي أرادت كبح الطموحات النووية الإيرانية قد تؤدي بدلًا من ذلك إلى تسريع سعيها نحو إنتاج القنبلة."
أدى تدمير البنية التحتية النووية الإيرانية، على الرغم من تأثيره المؤقت على قدرات التخصيب، إلى تقويض حوافز الالتزام بالأنظمة الدولية للمراقبة، مما زاد من احتمال انخراط إيران في برنامج نووي غير خاضع للرقابة. ويبدو أن سهولة اختراق إسرائيل للأجواء الإيرانية، واستهدافها مواقع حساسة، بما في ذلك قيادات عسكرية وعلمية بارزة، قد دفعت صناع القرار في طهران إلى اعتبار أن الردع النووي وحده هو الضمان الحقيقي ضد تكرار مثل هذه الضربات مستقبلاً.
وتنسجم هذه الديناميكية مع ما تشير إليه الأدبيات في مجال الانتشار النووي، حيث ثبت أن التهديدات الأمنية المتزايدة لا تردع الدول فحسب، بل تدفعها أحيانًا نحو تطوير أسلحة الدمار الشامل كوسيلة للبقاء.

التأثير الإنساني والعواقب المدنية:

رغم أن الخسائر البشرية في صراع يونيو/حزيران 2025 كانت محدودة نسبيًا مقارنة بصراعات إقليمية أخرى، فإن دلالتها السياسية والإنسانية كانت بالغة. أفادت وزارة الصحة الإيرانية بمقتل 224 شخصًا، وإصابة ما بين 1277 و1481 شخصًا، جراء الضربات الإسرائيلية منذ 13 يونيو/حزيران. أما في إسرائيل، فقد بلغ عدد القتلى 24 شخصًا، فيما تراوحت أعداد

الجرحى بين 287 و592، نتيجة للصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية حتى مساء 16 يونيو/حزيران. ورغم فداحة هذه الأرقام، فإنها تظل أقل بكثير من السيناريوهات الكارثية التي توقعتها نماذج المحاكاة في حال نشوب تبادل نووي، والتي تحدثت عن "ملايين القتلى وملايين المصابين الذين يعانون من نقص في الرعاية الطبية."

ورغم أن النزاع بقي في إطاره التقليدي، فإن استهداف منشآت نووية وسقوط القنوات الدبلوماسية زادا من احتمال الانزلاق نحو سيناريوهات كارثية. كما تسبب القتال في موجات نزوح داخلي، وتفاقمت الأزمات الاقتصادية التي طالت المدنيين. ففي إسرائيل، أدى إغلاق المطارات والمجال الجوي لعدة أيام إلى تعطيل كبير في الحركة الاقتصادية، وأُجلي سكان المناطق المهددة. أما في إيران، فقد أدى استهداف البنية التحتية للطاقة إلى انقطاع واسع للتيار الكهربائي، وشلّ الحياة اليومية في مناطق متعددة، ونزوح مئات آلاف المدنيين، بما يتجاوز نطاق القتال المباشر.

الاستجابة الإنسانية الدولية:

أدى التصعيد السريع وإمكانية توسّع رقعة الصراع إلى تعبئة واسعة للمنظمات الإنسانية الدولية، رغم أن العمليات الفعلية للإغاثة ظلت محدودة بسبب استمرار القتال. وكان للوكالة الدولية للطاقة الذرية دور محوري في مراقبة المخاطر النووية، لا سيما في أعقاب الضربات التي استهدفت منشآت التخصيب في نطنز.

أكد المدير العام للوكالة أن مستويات الإشعاع لم تتغير، وأنه لم يُكتشف أي تلوث نووي، على الرغم من الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية. وساهمت هذه التقارير في تهدئة المخاوف العالمية، ومنعت انتشار الذعر أو تدفق موجات نزوح غير مبررة. برزت أهمية دور الوكالة في التحقق السريع والشفافية، مما عزز الثقة الدولية بإجراءات السلامة النووية، حتى في أوقات الحرب. لكن في المقابل، سلطت هذه الواقعة الضوء على هشاشة المنشآت النووية في مناطق الصراع، وأثارت مخاوف جدية بشأن أمن البنية التحتية النووية المدنية مستقبلاً، في ظل احتمالية استهدافها كساحة للحرب أو كأداة للضغط السياسي والعسكري.

الوضع الحالي والآفاق المستقبلية

لا تزال العمليات العسكرية مستمرة دون أن يُظهر أي من الطرفين استعدادًا فعليًا لوقف إطلاق النار ما لم تتحقق أهدافه الاستراتيجية الأساسية. وقد صرّح المسؤولون الإسرائيليون بأنهم يعتزمون الاستمرار في العمليات حتى يتم "القضاء" على القدرات النووية الإيرانية بالكامل، في حين أكد القادة الإيرانيون التزامهم بمواصلة الضربات الانتقامية إلى أن يتوقف "العدوان الإسرائيلي". وتشير هذه المعطيات إلى احتمال استمرار المواجهة لفترات طويلة، مع دورات تصعيد متكررة.

تعتمد استدامة هذا الصراع بدرجة كبيرة على الدعم الخارجي. بالنسبة لإسرائيل، يشكل التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة، واستمرار تدفق الأسلحة، والدعم الدبلوماسي، عناصر حيوية لمواصلة الحملة. أما إيران، فتعتمد على دعم حلفائها، لاسيما روسيا والصين، رغم أن هذا الدعم ظهر محدودًا خلال المرحلة الأولى من الحرب.

وقد تلعب العوامل الاقتصادية دورًا فاعلا في تحديد مدى استمرار القتال. فالتقلبات في أسعار النفط، وانقطاع الإمدادات، تُشكّل ضغطًا على الاقتصاد العالمي، مما قد يدفع القوى الدولية الكبرى إلى التدخل لمنع مزيد من الأضرار الاقتصادية.

واستمرار استهداف البنية التحتية للطاقة من قبل الطرفين يعزز من هذه المخاطر ويزيد من احتمالية تصاعد الاهتمام الدولي بالأزمة.

ويكشف فشل الجهود الدبلوماسية السابقة للحرب عن صعوبة الوصول إلى حل تفاوضي في الأمد القريب، رغم تصاعد الدعوات الدولية لخفض التصعيد. وقد وصلت مفاوضات إدارة ترامب مع إيران إلى طريق مسدود قبل اندلا ع النزاع، نتيجة خلافات عميقة حول حق إيران في تخصيب اليورانيوم وسلوكها الإقليمي. وأدى تصاعد العنف وسقوط ضحايا إلى تعقيد المشهد التفاوضي أكثر.

خاتمة

تمثل الحرب الإيرانية الإسرائيلية، التي اندلعت في 13 يونيو/حزيران 2025، نقطة انعطاف جيوسياسي في الشرق الأوسط، إذ نقلت العلاقات بين القوتين من مرحلة المواجهات غير المباشرة إلى صراع عسكري مباشر غير مسبوق. وجاء هذا التحول بعد تفكك استراتيجية الدفاع الأمامي الإيرانية خلال عام 2024، مما جعل طهران مكشوفة لأول مرة منذ عقود لهجوم إسرائيلي واسع النطاق. وقد نجحت عملية "الأسد الصاعد" في إلحاق ضرر بالغ بالبنية النووية الإيرانية واغتيال قيادات عسكرية بارزة، بينما أظهرت "عملية الوعد الصادق 3" قدرة إيران على الرد رغم التحديات.

إن الإخفاق الدبلوماسي في منع التصعيد، رغم الوساطات المكثفة، يكشف عن حدود الأدوات التقليدية في التعامل مع صراعات ذات طابع وجودي وأيديولوجي. ولتجنب توسع هذه الحرب ستكون هناك حاجة ملحة إلى مشاركة دولية فاعلة، تعمل على إعادة تشكيل منظومة الأمن الإقليمي وتقديم إطار دبلوماسي يعالج المظالم الجذرية. فمصير الاستقرار في الشرق الأوسط، سيتوقف على قدرة المجتمع الدولي على إدارة هذه المرحلة المفصلية بحكمة ومسؤولية.